

لنصوصه. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ أصدر رئيس الإدارة بالوكالة يغال كرمون وثيقة استخدام الأجانب في الضفة الغربية، والتي عرفت باسم وثيقة كرمون (أنظر شؤون فلسطينية كانون الثاني (يناير)، ١٩٨٢، العدد ١٢٤، ص ١٤٦).

الإدارة المدنية وعمارستها: منذ تسلم اريئيل شارون منصب وزير الدفاع في حكومة مناحيم بيغن وهو ينتهج سياسة كولونيالية في المناطق المحتلة. والذين يعرفون شارون جيداً ويعرفون ماضيه الأسود الملطخ بدماء الأبرياء والعزل، يدركون جيداً أنه لا يوجد أي جديد في هذه السياسة، طالما أن من يجلس في مكتب وزارة الدفاع الإسرائيلية هو اريئيل شارون بطل مذابح قبية وصبرا وشاتيلا.

وقد صادقت الحكومة الإسرائيلية بالاجماع بتاريخ ١٩٨١/١٠/٤ على المشروع الذي تقدم به وزير الدفاع اريئيل شارون بشأن إعادة تنظيم الحكم العسكري في الضفة الغربية، حيث تضمن المشروع فصل الإدارة المدنية عن الإدارة العسكرية. وجاء في بيان رئاسة الحكومة: «أن الحكومة تعتبر البدء في تنفيذ هذا المشروع بمثابة مرحلة تمهيدية لإقامة الحكم الذاتي الإداري في الضفة الغربية، خلال السنوات الأربع المقبلة، (هأرتس، ١٩٨١/١٠/٥). وتخفضت مساعي البحث عن رئيس للإدارة المدنية عن اختيار العميد (احتياط) البروفيسور مناحيم ميلسون، وبالإضافة إلى رتبته العسكرية شغل ميلسون منصب رئيس معهد الدراسات الأثرو-آسيوية في الجامعة العبرية وأستاذ الأدب العربي المعاصر في هذه الجامعة، وعمل مستشاراً للشؤون العربية في قيادة الضفة الغربية، ومستشاراً للجنرال داني ماط منسق شؤون الاحتلال في قيادة الحكم العسكري في الضفة الغربية. وأثناء عمله هذا قدم عدداً من الاقتراحات الرامية إلى تمهيد الجو لتنفيذ العضط الإسرائيلي للإدارة الذاتية. وبدأ ميلسون مهام عمله في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ (هأرتس، ١٩٨١/١٠/٢١).

وقبل أن يكمل مناحيم ميلسون السنة في منصبه الجديد، استقال مدعياً أن استقالته تعود إلى موقف الحكومة الأولى من قضية تأليف لجنة

تحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا. لكن أوساطاً واسعة تعتقد أن السبب الحقيقي للاستقالة يعود إلى فشله في منصب رئيس الإدارة المدنية، ولم يكن موضوع المجزرة أكثر من تبرير واه. وبعد الموافقة على استقالة ميلسون، عين نائبه العقيد يغال كرمون، وهو مستشرق متخصص في شؤون م.ت.ف. والأردن والقضية الفلسطينية، خلفاً له بالوكالة. إلا أن كرمون هذا سرعان ما تورط في إجراءات وتصريحات دفعت بالسلطة إلى تعيين رئيس آخر للإدارة.

تعيين كرمون: قسم رئيس الإدارة المدنية بالوكالة يغال كرمون سكان الضفة الغربية من الناحية السياسية إلى أربعة أقسام هي: (١) رؤساء البلديات المتطرفون. (٢) المعسكر الأردني. (٢) روابط القرى ورؤساء البلديات المعتدلون. (٤) مجموعة الموظفين الرسميين الذين يبلغ عددهم نحو ١٢ ألف موظف، منهم ٤٠٠ موظف كبير ووزراء ٥٠ موظفاً كبيراً جداً.

بالنسبة للمجموعة الأولى يقول كرمون: «سنواصل صراعنا معها بصلاية، وإن نوقض ضغطنا على أفرادها حتى بعد عزلهم من مناصبهم».

أما المجموعة الثانية - المعسكر الأردني - فسمى كرمون إلى تحييدها قدر الإمكان، وجذبها للارتباط بالإدارة المدنية. ولكن، عقب رفضها التعاون معه، أصبحت في نظره ممن يستحق العقاب والمطاردة.

وبالنسبة لروابط القرى التي يعمل رجالها السلاح الإسرائيلي، يطالب كرمون بمواصلة تقديم الدعم والمساعدة لها.

كما سعى كرمون لإقامة جيش من موظفي الإدارة المدنية العرب، بغية إسعاد دور سياسي لهم في المستقبل. واقترح اتباع أسلوب العقاب ضد الذين يعارضون سياسته، وأسلوب الثواب تجاه «الإيجابيين» منهم، عبر زيادة رواتبهم، وتوسيع صلاحياتهم (هأرتس، ١٩٨٢/١١/١٨).

كان كرمون معيماً، بقسماً الإدارة المدنية في الضفة الغربية، بعد أن شغل هذا المنصب بالوكالة نحو الشهرين، لكنه مع البدء بتطبيق سياسته (يعتبر كرمون المسؤول عن سياسة الإدارة المدنية في الضفة الغربية، وهو القوة المحركة لروابط القرى) ونشره الوثيقة التي